الأمم المتحدة

S/PV.8896



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٩٦

الأربعاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا فوينتي راميرس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

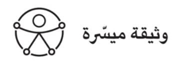
الحالة في البوسنة والهرسك

21-31866 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد مارتن كيماني، الممثل الدائم لكينيا، على عمله بصفته رئيسا للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديري للسفير كيماني وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/913، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر كينيا وممثلها الدائم وفريقها على العمل المتميز الذي بذلوه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود، سيدي الرئيس، أن أشيد بتوليكم رئاسة مجلس الأمن. ولكم الدعم الكامل من وفد بلدي في الأسابيع المقبلة.

منذ النزاع الذي اندلع في التسعينات من القرن الماضي، وبدعم مستمر من الاتحاد الأوروبي، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما حاسما على طريق تحقيق السلام والاستقرار. واليوم، وبينما تزداد التوترات السياسية، تؤكد فرنسا من جديد التزامها بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك، ولغرب البلقان بأسره. والاتحاد الأوروبي، الذي كان أحد عوامل تحقيق السلام والاستقرار في القارة الأوروبية منذ إنشائه، عازم على مواصلة القيام بذلك الدور في البلقان، في إطار الحوار مع جميع شركائه.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار والأمن في البلد منذ عام ٢٠٠٤ من خلال العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وهو يفعل ذلك باسم المجتمع الدولي، وفقا لاتفاق دايتون – باريس للسلام، وبقرار من مجلس الأمن. ونرحب اليوم باعتماد القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١)، الذي يجدد ولايتها.

ويشمل المسار الأوروبي للبوسنة والهرسك تنفيذ برنامج طموح للإصلاحات يعود بالنفع على جميع سكان البلد، الذين لهم الحق في وجود مؤسسات ديمقراطية فعالة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعدالة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وفقا لأعلى المعايير الأوروبية. وندعو القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى التغلب

على انقساماتهم والعمل لصالح شعبها بأكمله من أجل دفع البلد إلى الأمام على ذلك الطريق.

كما ندعو إلى القيام بإصلاح انتخابي يضمن مبدأ عدم التمييز والمساواة بين جميع المواطنين، وفقا لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويجب أن تكون مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية أولوية أيضا.

كما نواصل الدعوة إلى تشكيل حكومات في اتحاد البوسنة والهرسك، وكذلك في جميع الكانتونات التي لا تزال حتى الآن تفتقر إلى وجود حكومة.

ويؤدي الممثل السامي دورا أساسيا في دعم البوسنة والهرسك بوصفها الضامن لتنفيذ اتفاق دايتون – باريس. وتؤيد فرنسا عمله وتحيط علما بعناية بتقريره. ونحن مقتنعون بأنه سيتمكن من الإسهام بشكل مفيد في تحقيق استقرار البلد من خلال اتصالاته مع جميع الأطراف الفاعلة في البوسنة والهرسك ومع جميع أعضاء المجتمع الدولي. وندعو جميع الجهات المعنية إلى الانخراط بحسن نية لتحقيق ذلك الهدف.

وتدين فرنسا جميع أشكال التشكيك في السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك ووجودها كدولة. كما نشعر بعميق الأسف لقرار بعض الممثلين السياسيين منع عمل مؤسسات الدولة المركزية. وندعو القادة إلى العمل في إطار مؤسسات البلد. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الثابت لوحدة البوسنة والهرسك ضمن الإطار الذي أرساه اتفاق دايتون – باريس. وندعو جميع من شهدوا الاتفاق إلى مواصلة العمل كجهات ضامنة له.

وأخيرا، تدين فرنسا بأشد لهجة ممكنة تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الإبادة الجماعية. فهذا لا يتفق مع قيم الاتحاد الأوروبي. ونؤكد من جديد أهمية تحقيق العدالة والجبر وضمانات عدم تكرار الجرائم المرتكبة خلال النزاعات التي وقعت في التسعينات، ولا سيما العنف الجنسي. ولا تزال عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة هي الأساس الصلب الوحيد لمستقبل البلد.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهامكم الهامة رئيساً لنا لهذا الشهر. وأشكر سلفكم السفير كيماني على طريقة تعامله الحاذقة مع الرئاسة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أشكر فريقه.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على دعمنا القوي لبوسنة وهرسك واحدة ذات سيادة وموحدة ومتعددة الأعراق ولمكتب الممثل السامي والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي). ويسرنا اتخاذ القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١)، بعد ظهر اليوم، الذي يأذن بقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية ألثيا) التي تفخر أيرلندا بالمشاركة فيها.

وأود أن أشكر الممثل السامي شميت على تقريره. قدم الممثل السامي تقييماً واضحاً ومفصلاً للمأزق السياسي الذي يثير بالغ القلق وللعقبات التي تعاني منها البوسنة والهرسك. ولا تزال أيرلندا تؤيد تأييداً تاماً مكتب الممثل السامي وتشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على احترام الممثل السامي ومكتبه والتعاون معه إلى أقصى حد ممكن. ونشجع بصفة خاصة على إحراز تقدم أكبر في تنفيذ خطة ٥+٢. ويظل تنفيذ هذه الخطة هو الشرط الأساسي المتفق عليه لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الخطاب السلبي المثير للخلاف الذي لا يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات القائمة ويقلل من احتمالات المصالحة. وندعو جميع الأطراف إلى نبذ هذا الخطاب والامتناع عن أية أعمال انفرادية أخرى تسعى إلى تقويض البوسنة والهرسك.

ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء تمجيد مجرمي الحرب. لا يمكن أن يكون هناك مكان في البوسنة والهرسك الحديثة لتمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية.

إن البوسنة والهرسك، مثلنا جميعاً، قد واجهت مشاكل خطيرة نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا، ولكن الجمود السياسي وشلل مؤسسات الدولة يضاعف من إحباط مواطني البوسنة والهرسك، وهو عامل يدفع بالكثير من الشباب إلى مغادرة البلد.

لقد تمكنت البوسنة والهرسك من تحقيق إنجازات هامة خلال ربع القرن الماضي في بناء مؤسساتها الحكومية وتطوير اقتصادها ومجتمعها. وقد أظهرت أن الطريق السياسي يمكن أن يعمل لصالح جميع أبناء البوسنة والهرسك. يجب أن يستمر هذا العمل. ويجب على الممثلين المنتخبين، بالعمل مع القيادة الوطنية، أن يتعاونوا لتلبية احتياجات المواطنين.

وتؤيد أيرلندا تأييداً تاماً منظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، والتصدي للتحديات التي أوجدها مرض كوفيد-١٩، والإسراع في تنفيذ الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وذلك يعني تلبية احتياجات جميع المواطنين. وندعو جميع الأطراف إلى دعم واحترام المساواة والإدماج باعتبارهما مبدأين رئيسيين يدعمان مستقبلاً مزدهراً مستقراً للبوسنة والهرسك وتمكين المرأة من المشاركة بحق في صنع القرار بجميع أبعاده. وعلى الرغم من التشريعات القائمة، نعلم أن مشاركة المرأة في السياسة لا تزال منخفضة. ونحث السلطات على كفالة وضع آليات فعالة لتنفيذ الحصص لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة. وندعو الممثل السامي مرة أخرى إلى التركيز على تلك المسألة الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإبلاغ عن هذه المسألة لإدراجها في التقارير المقبلة لمكتب الممثل السامي.

ويتعين إحراز تقدم في إصلاح الإطار الانتخابي للوفاء بالمعايير الأوروبية وضمان أن يتمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية. ونأسف لعدم اتخاذ أي إجراء نحو التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل قبل أن ينتقل البلد إلى وضع الانتخابات الكاملة في عام ٢٠٢٢. إن تحقيق هذه الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها سيتطلب من جميع الأطراف إظهار القيادة والمشاركة بطريقة مخلصة وبناءة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إحراز تقدم بشأن أولويات الإصلاح الرئيسية الـ ١٤ الواردة في رأي المفوضية الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. وهذا ضروري لاستعادة ثقة المواطنين في النظام القضائي. ولن تمضي البوسنة والهرسك قدماً على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي إلا عندما تحقق هذه المجموعة الحاسمة من الإصلاحات.

وأمام البوسنة والهرسك الكثير من الأعمال الصعبة، ولكننا نأمل أن يستأنف قادتها الحوار اللازم لمعالجة القضايا التي تواجه البلد خطوة بخطوة بطريقة عملية. من شأن ذلك أن يمكن البوسنة والهرسك من اتخاذ خطوة حاسمة نحو تجاوز إرث الماضي الأليم وتحقيق كامل إمكاناتها كدولة ذات سيادة داخل أسرة الأمم الأوروبية.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، بكل النجاح بينما تقودنا المكسيك هذا الشهر في أعمال مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ السفير كيماني وفريقه النشط جداً على رئاسة رائعة وناجحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونبدأ بالإعراب عن شكرنا لمكتب الممثل السامي على التزامه بالمساعدة في تعزيز العملية السياسية والتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للاعتراف بالعمل المتواصل الذي تقوم به العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، حيث أنها تؤدي دوراً رئيسياً في دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك.

ويساورنا القلق إزاء التطورات السياسية الأخيرة التي تهدد استقرار البلد وتقوض التقدم المحرز على مدى السنوات الـ ٢٦ الماضية. يجب على جميع القادة السياسيين أن يسعوا بنشاط إلى الاستفادة من الفرص المشتركة والدخول في حوار بنّاء لتنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانتخابية، لصالح مواطنيها. ولذلك يشجع وفدنا القادة على الوفاء بالتزاماتهم عملاً بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي يشكل دعامة أساسية لبناء السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

ويجب على قادة البوسنة والهرسك أيضاً أن يسعوا إلى العمل جنباً إلى جنب للمساعدة في التخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا.

ومن دواعي القلق أن أحدث تقرير عن تنفيذ اتفاق السلام يتضمن تصعيداً في الخطابات المثيرة للخلاف، وتمجيداً لمجرمي الحرب،

وأعمالاً تستهدف دستور البلد. لا تؤدي تلك الأعمال إلا إلى تقويض الخطوات الهامة التي اتخذت في بناء الدولة. وقبل كل شيء، نشجع الأطراف على تحسين سيادة القانون والتصدي للفساد وتحسين البيئة السياسية العامة في البلد حتى يتمكن شعب البوسنة والهرسك من التمتع بالسلام وأن يُعامَل باحترام وكرامة.

وختاماً، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمها لاستقرار البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونشجع القادة على تنحية خلافاتهم جانباً والعمل مع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام على التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام وأهداف وشروط خطة ٥+٢. ونشجع أيضاً جميع الأطراف على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، من أجل استقرار شعب البوسنة والهرسك وأمنه على المدى الطويل.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي المكسيك رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأتمنى لكم كل التوفيق. وأهنئ كينيا أيضاً على رئاستها الناجحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب باتخاذ القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١) الذي يجدد الإذن لقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية ألثيا) لمدة ١٢ شهراً أخرى. وكما ذكر الممثل السامي في تقريره الأخير، فإن البيئة المضطربة الحالية في البوسنة والهرسك تسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به عملية ألثيا في صون السلام والأمن، مما يمكّن الممثل السامي من الوفاء بولايته وتوفير الطمأنينة لشعب البوسنة والهرسك.

ورغم أن هذا القرار بسيط بحكم الضرورة، فإنه يستند إلى المجموعة الكبيرة من القرارات القائمة وغيرها من وثائق المجلس التي تحدد موقفه بالكامل.

وعلى الرغم من أن الممثل السامي الجديد، السيد كريستيان شميت، ليس معنا اليوم، نود أن نشكره على تقريره الصريح والشامل عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، الذي عمم على أعضاء المجلس عملا بمتطلبات اتفاق السلام وقرارات المجلس ذات الصلة. ونتطلع إلى الترحيب به في المجلس في الجلسات المقبلة.

إن تقرير الممثل السامي يرسم صورة مثيرة للقلق. ونشير إلى وجهة نظره القائلة بأن البوسنة والهرسك تواجه أكبر تهديد وجودي في فترة ما بعد الحرب، ونصغي إلى تحذيره من الاحتمالات الحقيقية بحدوث مزيد من الانقسام والنزاع.

ونشاطر أعضاء المجلس الآخرين القلق العميق على وجه الخصوص إزاء الخطابات والإجراءات المثيرة للخلاف التي تتخذ في بعض المناطق في البوسنة والهرسك، ولا سيما من جانب ممثلي كيان جمهورية صربسكا. ورغم أن تلك الأنشطة سبقت التعديل الذي أدخله الممثل السامي السابق على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك في ٢٢ تموز/يوليه للمعاقبة على إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب، يبدو أن التعديل شكل ذريعة للتصعيد منذ ذلك الحين.

وعلى نحو ما يشير إليه الممثل السامي، فإن تلك الأنشطة، بما في ذلك التهديد بإعادة إنشاء جيش تابع لجمهورية صربسكا والانسحاب من مؤسسات أخرى قائمة على مستوى الدولة، تمثل محاولة لانسحاب جمهورية صربسكا من النظام الدستوري الذي أرسته اتفاقية دايتون. وتسعى هذه التحركات إلى محو ٢٦ عاما من السلام والتقدم اللذين تحققا بشق الأنفس. ومن ثم، فإننا نتفق مع تقييم الممثل السامي بأن تلك الإجراءات ترقى إلى محاولة للتخطيط للانفصال عن البوسنة والهرسك. وهذا لا يخاطر بالسلام والاستقرار في البلد والمنطقة فحسب، بل وباتفاق دايتون نفسه أيضا.

وفي ضوء الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، من الحيوي أكثر من أي وقت مضى أن يعلن مجلس الأمن بوضوح دعمه المستمر للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون. وبالإضافة إلى الدور العسكري لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، فإن ذلك يشمل الدور المدني للممثل السامي.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن دعمنا الكامل للممثل السامي الجديد، السيد شميت، ولاستخدام السلطات التنفيذية إذا تطلب الأمر ذلك. ونرفض محاولات تقويض تعيينه وإغلاق مكتبه قبل الأوان. فهذا ليس في مصلحة شعب البوسنة والهرسك، ولكنه يقوض الأمن الإقليمي وهدف البلد المتمثل في تحقيق التكامل الأوروبي الأطلسي. وعلى نحو ما اتفق المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وأعاد أعضاء المجلس تأكيده مرارا وتكرارا، يظل إنجاز خطة ٥+٢ ضروريا لإغلاق المكتب. ونحث سلطات البوسنة والهرسك على إعادة الالتزام بتحقيق التقدم ونرحب بمبادرة السيد شميت المقترحة لتنشيط العملية.

وعلاوة على ذلك، نحث الكيانين وجميع مواطني البوسنة والهرسك على الاستفادة من روح التطورات الإيجابية الواردة في تقرير الممثل السامي، مثل الزيارات المتبادلة بين رؤساء بلديات مدن سراييفو وموستار وبانيا لوكا وتوزلا.

وتظل المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ومجلس تنفيذ اتفاق السلام، ملتزمة بدعم أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وديمقراطيتها وازدهارها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونقف إلى جانب شعب البوسنة والهرسك وآماله في مستقبل سلمي ومشرق.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، شأني شأن الآخرين، أن أتوجه بالشكر لكينيا والفريق الكيني على رئاستهما الممتازة. كما نود أن نعرب لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم عن أطيب تمنياتنا لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن مساهمة العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في الحفاظ على الاستقرار وتوافر بيئة آمنة في البوسنة والهرسك أمر حيوي، وللأسف، لا تزال ضرورية لكفالة السلام المستدام. ولذلك صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١) ونرحب بمواصلة عمل العملية.

وفي حين من المهم أننا تمكنا من اعتماد قرار، فإننا نأسف لعدم إمكانية المضي قدما في النص الأكثر جوهرية، الذي كان سيبعث برسالة إلى الجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك بأن تظل ملتزمة بعملية الانتقال إلى مرحلة تصبح فيها بلدا أوروبيا سلميا ومزدهرا وينحو منحى الإصلاح.

وأود أن أشكر الأمين العام والممثل السامي شميت على التقرير. فهو يحدد التحديات الخطيرة التي تواجهها العناصر الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وتدعم النرويج مكتب الممثل السامي وتعتقد أنه يواصل الاضطلاع بدور مهم في الإشراف على تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام.

ويجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للوفاء بالشروط المنصوص عليها في خطة ٥+٢. ونعتقد أن ذلك ممكن وقريب المنال إذا عملت جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها المجتمع الدولي، معا بشكل بناء ومن أجل المصالح الفضلى لجميع الناس في البوسنة والهرسك. فعندئذ فقط يمكن إغلاق مكتب الممثل السامي والاستغناء التدريجي عن الإشراف الدولي على البوسنة والهرسك. بيد أننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. وقد أحرز تقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الأزمة السياسية الراهنة في البلد. وبعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على انتهاء الحرب، من مصلحة الجميع أن يسلكوا طريقا سلميا وبناء يؤدي إلى تحقيق مصالحة دائمة. وهذا شرط مسبق للتنمية والازدهار.

ومع ذلك، فإن المأزق السياسي الحالي مدمر. وينبغي بذل الطاقات لتلبية احتياجات الشعب والتركيز على الإصلاحات الشاملة للنهوض بتنمية البوسنة والهرسك، ويجب بذل الجهود لتعزيز تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك ما يتعلق بسيادة القانون والأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد حان الوقت لكي تضطلع جميع الأطراف بدور بناء في إنهاء المأزق والقيام، من خلال الحوار، بحل الأزمة الحالية والمساعدة في بناء غد أفضل لمواطني البوسنة والهرسك.

إننا نعلم أن المرأة هي أساس تحقيق السلام الدائم والمستدام. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة

ومتساوية ومجدية في جميع جوانب الحوار وبناء السلام. وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أن النرويج تؤيد تأييدا كاملا سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وهيكلها الأساسي بوصفها دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. وستواصل النرويج الاستماع إلى الجميع والتفاعل معهم.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، لتوليكم دوركم الجديد كرئيس لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر كينيا على جهودها الاستثنائية خلال الشهر الماضي.

يسرنا أيما سرور قيام مجلس الأمن مرة أخرى بإعادة تفويض العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وتوجيه رسالة واضحة لدعم المهمة الحيوية المتمثلة في صون السلم والأمن. كما أننا ممتنون للتقرير الأخير للممثل السامي كريستيان شميت، الذي أطلع الأمين العام مجلس الأمن عليه. وتماشيا مع السوابق ومتطلبات القرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، فإن التقرير حاسم لإبقاء المجتمع الدولي على علم بالجهود الجارية لكفالة الاستقرار الدائم والرخاء في المنطقة. وعلى الرغم من أن الممثل السامي ليس معنا هنا اليوم، فإننا نقدر ما يقوم به من عمل شاق ونتطلع إلى الترحيب به لإطلاع المجلس على التطورات في المستقبل.

تواجه البوسنة والهرسك الآن منعطفا حرجا في تاريخها بعد الحرب. وأود اليوم أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب من هذه الحالة، هي: الخطاب الخطير الذي نسمعه، والحاجة إلى حماية مكتب الممثل السامي وتمويله، ومدى ضرورة الإصلاح الانتخابي ومكافحة الفساد من أجل إحراز التقدم في البوسنة والهرسك.

أولا، يجب أن يتوقف الخطاب المحتدم. فقد دعا السيد ميلوراد دوديك إلى انسحاب جمهورية صربسكا من القوات المسلحة ومن المؤسسات الحكومية في الأجهزة القضائية ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات. وما فتئ دوديك يتحدث، بتواتر متزايد، عن إمكانية انسحاب جمهورية صربسكا الكامل من البوسنة والهرسك. وتتفق الولايات المتحدة مع تقييم الممثل السامي في أن هذا طريق خطير بالنسبة للبوسنة والهرسك وعموم منطقة غرب البلقان على حد سواء.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء ادعاء دوديك بأنه يقود محاولة لصياغة دستور جديد لجمهورية صربسكا. وهذا قد يشكل تهديدا خطيرا لهيكل دايتون، وهو هيكل نجح حتى الآن في الحفاظ على السلام.

وكما أكدنا منذ توقيع اتفاقات دايتون في عام ١٩٩٥، فإن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أمران بالغان الأهمية. وللأسف، احتدم تبادل الادعاءات بين جميع الأطراف في الأشهر القليلة الماضية. وندعو إلى تحلي جميع الأطراف بالهدوء وإلى خفض حدة التصعيد فيما بينها. لقد حان الوقت لكي يعود المسؤولون المنتخبون على جميع مستويات الحكومة إلى الحكم وخدمة مواطني البلد. وهذا يعني ضرورة عقد الرئاسة للاجتماعات على أساس منتظم. ويجب أن تعمل المؤسسات على مستوى الدولة بكامل طاقتها وأن تشارك فيها الشعوب المؤسسة مشاركة كاملة، وعقب ثلاث سنوات، يجب تشكيل حكومة الاتحاد بشكل نهائي وكامل.

ثانيا، يجب علينا حماية دور الممثل السامي، الذي يعمل مكتبه كأساس لاستقرار البلد. ويحظى الممثل السامي شميت بأقصى دعم بوصفه السلطة النهائية المكلفة بتنفيذ الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون. وسيظل الأمر كذلك حتى تنفيذ خطة ٥+٢. وبذلك فحسب سيتسنى لمكتب الممثل السامي أن يغلق أبوابه، وعندئذ يمكن للبوسنة والهرسك أن تخرج من الإشراف الدولي.

كما نحث من امتنعوا عن السداد على المساهمة في ميزانية المكتب. فكما ذكر الممثل السامي في تقريره، انخفضت مصروفات التشغيل العامة لمكتبه بنسبة ٧ في المائة سنويًا بالكامل بسبب عدم السداد. وهذا يعرقل عمل المكتب في البوسنة والهرسك ويعرضه للخطر ويهدد السلام ويقوض التقدم. ويجب على أعضاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام تمويل مكتب الممثل السامي حتى يتمكن من الاضطلاع بعمله.

ثالثًا وأخيراً، لكي يمضي البلد قدمًا على مسار الاتحاد الأوروبي، فإنه يحتاج إلى إصلاح انتخابي ودستوري محدود، كما يحتاج إلى

مكافحة الفساد. ويجب على السلطات أن تذعن وتنفذ التوصيات التي قدمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومجموعة الدول المناهضة للفساد لتعزيز نزاهة الانتخابات بما يحقق المنفعة المتساوية لجميع المواطنين. لقد حان الوقت الآن لسن التشريعات واعتمادها وتحسين نزاهة الانتخابات قبل انتخابات عام ٢٠٢٢. ويتعين على الحكومتين القضاء على الفساد واستئصاله بجميع أشكاله. إن الفساد ممارسة غير قانونية. وإنه مناهض للديمقراطية، وهو بمثابة الشرارة التي تشعل عدم الاستقرار. إن شعب البوسنة والهرسك يستحق من حكومته بذل جهود أفضل. ويجب محاسبة المسؤولين الفاسدين.

وهذه لحظة دقيقة بالنسبة للبوسنة والهرسك. فلنضمن لشعب البلد أن تختار جميع الأطراف المعنية طريق السلام والتقدم والازدهار.

السيد ماثور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونود أيضا أن نهنئ كينيا على رئاستها الناجحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كريستيان شميت على تقريره الأول، الذي يغطي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، والذي أطلع عليه مجلس الأمن.

إن التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا في البوسنة والهرسك يمكن أن تقوض التقدم الذي أحرز خلال العقدين الماضيين. ومن المهم تشجيع جميع الأطراف على اعتماد نهج توفيقي والعمل عن كثب لحل جميع المسائل الخلافية.

ونعتقد أن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك يوفر الأساس لإيجاد حلول تتعلق بتسوية النزاعات بين الأعراق من خلال الحوار بين الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء. ولا يزال الاتفاق مهما لبناء السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك.

وما برح مكتب الممثل السامي، بوصفه آلية مؤسسية دولية مخصصة، يشرف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. ونعتقد أنه يتعين على مكتب الممثل السامي أن يواصل العمل مع جميع الأطراف بموضوعية لبناء الثقة للتغلب على العوائق.

إن المكتب آلية مؤقتة، ويجب أن يظل التنفيذ السريع لخطة ٥+٢ على رأس الأولويات. ويواجه الممثل السامي الجديد حالة سياسية ناشئة يمكن أن تؤثر سلبا على اتفاق السلام إذا لم تعالج بجدية. ولذلك، يحتاج الممثل السامي الجديد إلى تعزيز التماسك والتفاهم المتبادل فيما بين جميع الأطراف. ونأمل أن يحل الخلاف فيما بين أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بشأن مكتب الممثل السامي من خلال توافق الآراء والمشاركة البناءة وفقا لاتفاق السلام.

ونظرا لطابعها المتعدد الأعراق واللغات والثقافات والأديان، ما فتئت البوسنة والهرسك تواجه تحديات على مسارها صوب تحقيق السلام المستدام. ونعتقد أن قادتها سيتغلبون على هذه التحديات من خلال الحوار والتفاهم المتبادل والتعاطف مع مواقف بعضهم البعض. ومن المهم أن تتجنب جميع الأطراف الخطابات المثيرة للخلاف في بياناتها التي يمكن استغلالها لإشعال التوترات بين مختلف الطوائف. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل أن يؤدي الممثل السامي الجديد دورا موضوعيا يتماشى مع أحكام اتفاق السلام.

السيد شريف (تونس): يسعدني في البداية أن أجدّد التهنئة لكينيا على رئاستها الناجحة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأن أعرب عن أخلص التمنيات للمكسيك على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

كما أرحّب بممثلي الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

إن التقرير قيد نظرنا يبرز بصفة جليّة التحديات الجسيمة والمستمرة التي يواجهها اتفاق دايتون. وفي هذا السياق يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء تطورات الأحداث السياسية في البوسنة والهرسك منذ شهر تموز/يوليه الماضي، ولاسيّما تلك التي أدّت إلى تعطيل دواليب العمل المؤسّساتي. كما أستذكر هنا، في أفق انتخابات ٢٠٢٢، الصعوبات القائمة منذ انتخابات ٢٠١٨ وعدم التوصل إلى تعيين حكومة اتّحادية جديدة منذ ذلك التاريخ.

ويعرب وفد بلدي مجدّدا عن قلقه إزاء تواصل الخطابات السلبية ذات الطابع العرقي والتي من شأنها تعميق الانقسامات القائمة والتأثير على مسار المصالحة في البوسة والهرسك.

وفي هذا السياق، نجدّد دعم تونس الكامل للازدهار والاستقرار والسلام في البوسنة والهرسك. ونؤكّد على ضرورة الحفاظ على سيادة وسلامة أراضيها الإقليمية ونظامها الدستوري، كما ندعو إلى ضرورة تجنّب أية تصرفات من شأنها تعطيل الإصلاحات وتهديد وحدة واستقرار البوسنة والهرسك.

كما ندعو كذلك جميع الأطراف إلى الابتعاد عن خطابات الانقسام التي تؤدي إلى تفاقم الانقسامات العرقية القومية، وتهدّد بشكل خطير الاستقرار ومسار بناء السلام.

يجدّد وفد بلدي دعمه لجهود مكتب الممثل السامي وفقا لاتفاقات دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يؤكّد على أهمية دور البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، لتعزيز جهود الحفاظ على بيئة آمنة. ويشجّع في هذا الإطار، جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان الاستقلال الذاتي الكامل للبوسنة والهرسك في إطار الخطة ٥+٢ لإغلاق مكتب الممثل السامي والخروج من دائرة الإشراف الدولي.

على الرغم من مرور ربع قرن على توقيع اتفاق دايتون، فإنّ التقارير الدورية تشير بكل وضوح إلى حالة الجمود المتواصلة وتصاعد التحديات على مختلف المستويات، ونوّد هنا تذكير جميع الأطراف المعنية بضرورة تجنب الخلافات التي تشكل مصدراً دائمًا للأزمة والتوتر، وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية لجميع مواطني البوسنة والهرسك وتمهيد الطريق أمام جيل الشباب لبناء مستقبل أفضل على أساس الوحدة العرقية والثقافية.

وفي الختام، تجدّد تونس دعمها الكامل لكافة الجهود الرامية لتعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك، وتحقيق المصالحة بين مجموعاتها العرقية المختلفة، كما تعبّر عن استعدادها للعمل مع مختلف الشركاء لدعم السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة وتحقيق تطلعات شعبه لمستقبل أفضل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تواجه البوسنة والهرسك تحديات متزايدة منذ بعض الوقت. فإصلاح قانون الانتخابات يواجه صعوبات. ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل في تشكيل حكومة جديدة وتتزايد الخلافات بين الأطراف حول نماذج الحكم الوطني. وترى الصين أن المسائل التي تواجه البوسنة والهرسك ينبغي أن يحلها أبناء شعبها في نهاية المطاف. ونشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على وضع مصالح البلد وشعبه في المقام الأول وتكثيف الحوار والمشاورات ومراعاة شواغل بعضها بعضا والتنفيذ الكامل لروح ونص اتفاق دايتون للسلام، وفي سياق الدستور، ومعالجة الخلافات ذات الصلة على النحو الواجب وتعزيز تنمية البلد وتحقيق المصالحة الوطنية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى اتباع نهج محايد ومتوازن وحكيم، يراعي بشكل كامل آراء جميع الأطراف، وإلى تجنب فرض حلول خارجية.

فيما يتعلق بمسألة الممثل السامي، تختلف الآراء بين الأطراف في البوسنة والهرسك بشأن نظام الممثل السامي. وتؤكد الصين مجددا أن مجلس الأمن، وفقا لاتفاق دايتون للسلام، له دور واضح في تعيين الممثل السامي. وهذه ممارسة مستقرة بالاتباع وينبغي احترامها احتراما كاملا. لقد كان نظام الممثل السامي وسلطات بون المنبثقة عنه ترتيبات خاصة ارتبطت بمرحلة زمنية معينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى البوسنة والهرسك بطرق تتكيف مع الحالة الآخذة في التطور.

وترحب الصين بجهود الاتحاد الأوروبي في مساعدة البوسنة والهرسك على صون السلام والاستقرار. ونأمل أن تواصل عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الاضطلاع بدور إيجابي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد ومساعدة قواته المسلحة في التخلص من الأسلحة والذخائر وفي إزالة الألغام ومساعدة البلد في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

لقد احترمت الصين دائما سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية واختيار شعبها فيما يتعلق بمستقبل البلد. ونعتقد أن شعب البوسنة والهرسك لديه القدرة والحكمة اللازمتان لحل المشاكل التي تواجهه. ولطالما كانت الصين شريكا جيدا للبوسنة والهرسك في تحقيق السلام والتنمية. ومنذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تبرعنا بدفعات متعددة من الإمدادات الطبية للبلد ونظمنا حوارات افتراضية بين خبراء طبيين من البلدين وصدرنا وتبرعنا بلقاحات كوفيد-١٩ للبوسنة والهرسك.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي والإسهام المستمر في تعزيز المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك لمساعدتها في تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية والحفاظ على السلام والاستقرار في البلد وفي غرب البلقان.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتقدم بخالص التهاني إلى وفد كينيا على رئاسته الممتازة لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على تولي المكسيك الرئاسة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأؤكد لكم دعم النيجر الكامل.

يعرب وفد بلدي عن أسفه إزاء المناخ السياسي السلبي في البوسنة والهرسك الذي سيشكل، إذا طال أمده، تهديدا خطيرا ليس لأساس الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك فحسب، ولكن أيضا للاستقرار المؤسسي. ولذلك، أحث الأطراف على الاحترام الصارم للاتفاق الإطاري العام والنظام الدستوري وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن إظهار الإرادة السياسية لتهيئة الظروف اللازمة لتخفيف حدة التوتر. وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاحات الانتخابية هي مسألة ينبغي لجميع الأطراف أن تتبع مسلكا نموذجيا بشأنها من أجل تجنب تقويض العمليات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه العميق إزاء توقف تنفيذ خطة ٥+٢، التي يظل تنفيذها الشرط الأساسي لإغلاق مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأشجع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد وعلى العمل لضمان إحراز تقدم كبير في تنفيذ الخطة.

ويجب أن تقترن الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، والتي أرحب بها، باتخاذ تدابير مناسبة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري، وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الحفاظ على مناخ اجتماعي وسياسي مؤات للعودة الطوعية للعائدين واندماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

ختاما، يحث وفد بلدي الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار والامتناع عن أي خطاب أو سلوك يمكن أن يعرض السلام والاستقرار للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للدور الحيوي الذي تؤديه عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن في البلد، صوتت النيجر مؤيدة لتمديد ولايتها لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أهنئ المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأتمنى لها شهرا ناجحا. ونشكر أيضا كينيا وممثلها الدائم وأعضاء فريقه على قيادتهم القديرة في تشرين الأول/أكتوبر.

يساورنا القلق إزاء زيادة تدهور الحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك على نحو لم يسبق له مثيل في فترة ما بعد الحرب. وقد تفاقمت الحالة بسبب الأعمال غير المسؤولة من جانب عدد من القوى الخارجية. ونتيجة لذلك، فإن جميع إنجازات العملية المعقدة والطويلة لتحقيق المصالحة بين الأعراق مهددة الآن بشكل خطير.

إن روسيا، بوصفها ضامنة لاتفاق دايتون للسلام، لا يمكنها أن تقف صامتة إزاء ذلك. ولن نتغاضى عن الازدراء الذي يبديه بعض زملائنا حيال سيادة البوسنة والهرسك، وهو ما يفسر عدم رغبتهم في التخلي عن دور الوصي على البوسنة والهرسك، مع الحق في أن يملوا على البوسنيين كيف ينبغي لهم بناء دولتهم وحكم بلدهم.

وتتمثل خلاصة الموقف الحمائي لزملائنا الغربيين في الجلبة غير اللائقة المثارة بشأن مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأفعال أولئك الذين يشغلون هذا المنصب أو يطمحون إلى توليه تغني عن البيان.

أولا، في نهاية ولايته، تصور الممثل السامي السابق إنزكو أن له الحق، كما لو كان حاكما بوسنيا مستبدا نصب نفسه بنفسه، في إدخال تعديلات معينة على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، خلافا لآراء الأطراف البوسنية. وبطبيعة الحال، صب هذا التعسف الصارخ الزيت على النار، مما أشعل جولة أخرى من الخلافات والخطاب الضار بين شعوب البلد، التي لم تتعاف بعد تماما من النزاع.

وحاول الزملاء تعيين السيد كريستيان شميت ممثلا ساميا جديدا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، في تحايل على مجلس الأمن. وقد فعلوا ذلك دون اعتذار، في انتهاك للقانون الدولي والممارسة القائمة المتمثلة في إجراء هذه التعيينات بتوافق الآراء. ولتجنب أية أفكار خاطئة، نؤكد أن مكتب الممثل السامي لا يزال شاغرا. فحتى اليوم، لا وجود للممثل السامي أو أي مرشح مؤهل.

وبالمناسبة، فإن صواب موقفنا المبدئي قد تأكد في وثيقة قُدمت إلى المجلس في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وكان عنوانها – على ما يبدو بسبب التعطيل – "تقرير الممثل السامي". ونود أن نسترعي انتباه الأعضاء إلى أن مجلس الأمن ليس لديه أي أسباب لقبول مراسلات من أفراد عاديين والنظر فيها. وإلا فإن سلطة مجلس الأمن وسلطة الأمم المتحدة عموما قد تتضرر بشدة. نحن لا نعتزم مناقشة ذلك "التقرير". ولا يسعني إلا أن أقول إننا لم نر وثيقة أكثر تحيزا ومعاداة للصرب منذ فترة طويلة. فهي لا تسعى إلا إلى تحقيق هدف واحد، وهو القضاء على أي بذور للتفاهم المتبادل والسلام والتعاون بين الشعوب التي تعيش في البوسنة والهرسك. هذا المنتج يبني على بيانات ومبادرات فالنتين إنزكو الأكثر تدميرا وانعداما للمسؤولية. كبديل لذلك، نقترح دراسة تقرير جمهورية صربسكا عن الحالة في البلد والذي تم تعميمه كوثيقة لمجلس الأمن S/2021/910. ونأسف لأن البيان الذي أدلى به اليوم السفير الكالاي، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، لم يحظ بتأييد جميع الكيانات في البوسنة والهرسك.

وإذا كان هناك من لا يزال يشك في أن مكتب الممثل السامي قد توقف عن خدمة قضية المصالحة الوطنية منذ زمن بعيد، فإن الوثيقة المعممة ستبدد تلك الشكوك إلى الأبد. ومن الواضح أن مكتب الممثل السامي قد أصبح مصدرا لمشاكل هائلة تعرض للخطر هيكل دايتون بأكمله في البوسنة والهرسك. ولدينا بعض الأسئلة لزملائنا الذين يروجون لمخططات غير مشروعة تهدف إلى الإبقاء على المكتب ومهامه الشبيهة بالمهام الديكتاتورية. هل كان هذا هدفهم؟ ماذا يفعلون؟ ما علاقة ذلك بمبادئ الديمقراطية والاستقلال التي يروجون لها بحماس في حالات أخرى؟ ومن أين تأتي هذه المعايير المزدوجة للبوسنة والهرسك؟

إن عددا من الأطراف الفاعلة البوسنية والقوى الخارجية تشجع بإصرار مفهوم توحيد البلد، والذي يتناقض مع المبادئ المتوخاة في دايتون المتمثلة في المساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة والكيانين المتمتعين بسلطات دستورية واسعة النطاق. إن الضغوط تشتد بسرعة على ممثلي الكيان الصربي في البوسنة والهرسك. نود أن نحذر من أفكار الاستعاضة التي لا يلام فيها إلا الصرب على ما يجري في البلد. ونلاحظ مع الأسف أن تشويه صورة كل ما هو صربي بوسني أصبح تقريبا العنصر المركزي في سياسات بعض القوى البوسنية الداخلية والقوى الخارجية. إن هدف تلك السياسات لا يترك مجالا للشك: مراجعة هيكل دايتون. ولتحقيق ذلك الهدف، يهددون صراحة باستخدام الجزاءات الأحادية – وبالتالي غير المشروعة.

إننا مقتنعون – وما زلنا نقول هذا العام تلو الآخر – بأن الحوار الداخلي العادل في البوسنة، والخالي من التدخل الخارجي، هو شرط مسبق لنجاح المصالحة بين الأعراق. ويجب أن تقع المسؤولية الكاملة عن التطورات في البوسنة والهرسك ومستقبلها على عاتق هيئات السلطة المنتخبة قانونا، وفقا لسلطات كل منها. وكما نرى جميعا، فإن السعي إلى تقديم "المساعي الحميدة" دون موافقة الجانبين له أثر معاكس. وينسحب ذلك أيضا على مسألة ملحة للبوسنة والهرسك مثل إصلاح العملية الانتخابية. يجب على شعوب البوسنة والهرسك أن تجد حلا بنفسها، وعندئذ فقط سيكون الحل موثوقا وواقعيا. ونحن نرى أن مهمة ضمان التمثيل الكافي والمشروع في هياكل السلطة على جميع المستويات ما زالت ملحة للغاية. إن محاولات فرض حلول

خارجية وتعيين ممثلين خاصين في تلك المسائل تأتي بنتائج مشحونة باحتمالات جعل الأمور أكثر تعقيدا.

ما فتئ مجلس الأمن يتناول مسألة البوسنة والهرسك منذ ٢٦ عاما. وظل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام نشطا في سراييفو طوال تلك المدة الزمنية تماما. ومع ذلك، فإن الخلافات في تلك الهيئات لم تكن أبدا خطيرة كما هي الآن، ولم نر قط مثل هذا الموقف الصريح تجاه ممارسة لعبة محصلتها صفر. فذلك يلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بسلطة المجلس التوجيهي ومجلس الأمن.

وسيكون من المفيد جدا في هذه المرحلة التقريب بين النُهُج الدولية إزاء مسألة البوسنة والهرسك واتباع الأطراف الفاعلة الرئيسية لنهج مسؤول. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي بذلتها فرنسا هذا الشهر بوصفها القائمة بالصياغة في ملف البوسنة والهرسك. كما نعرب عن تقديرنا للرئاسة المكسيكية. لقد تمكن هذان البلدان من قيادة المجلس نحو إيجاد الأرضية المشتركة الوحيدة الممكنة وكفالة التجديد بالإجماع لولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

ونعتقد أننا نحتاج إلى حوار ملموس ومتساو، سواء كان ذلك في سراييفو أو نيويورك أو في العواصم، والذي يستند إلى مصالح مجتمع البوسنة والهرسك بأسره والمنطقة، والذي ينبغي أن يتناول السبل العملية لتفكيك الآلية الضارة للرعاية الخارجية على البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن وتقديم المساعدة البناءة للمصالحة الوطنية.

إن روسيا، بوصفها دولة ضامنة لاتفاق دايتون، مقتنعة بأنه لا بديل عن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وأن التوازن المقترح بين مصالح الشعوب الثلاثة فعال إلى حد ما. وقد تترتب على محاولات تقويضه عواقب وخيمة على البلقان وعموم أوروبا. إننا نؤيد بالكامل المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة لها والكيانين اللذين يتمتعان بسلطات واسعة، وسوف نستمر في ذلك.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأؤكد لكم دعم وفد كينيا. وبالنيابة عن وفد بلدي، اسمحوا لي أيضا أن أشكر بحرارة جميع أعضاء المجلس على مديحهم بعد ظهر اليوم وعلى الدعم والتعاون الحاسمين اللذين قُدما إلى كينيا خلال رئاستها للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وترحب كينيا باتخاذ القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١)، الذي يمدد ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

إن المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ الناجح للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك تقع على عاتق جميع سلطات البلد. ونحثها على العمل معا ليس لضمان الامتثال للاتفاق فحسب، بل أيضا لإحراز تقدم بشأن الأهداف الخمسة والشرطين، والتي هي شروط مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ويساور كينيا القلق إزاء استمرار الخطاب المستقطب وغير البناء، بما في ذلك التهديدات بالانفصال عن طريق الانسحاب من المؤسسات المشتركة الرئيسية. ونذكّر بأنه خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بشأن التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام، التي استضافتها كينيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قال الرئيس أوهورو كينياتا في بيانه إن "سوء إدارة التنوع يؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين". (S/PV.8877، صفحة ٧).

وفي حالة البوسنة والهرسك، من الأهمية بمكان أن يتجنب القادة أي أعمال تسبب الانقسام وتقوض الثقة بين الشعوب التي يمثلونها. فينبغي لهم أن يقودوا المسيرة نحو حوار بناء قائم على الثقة والاحترام والكرامة وأن يعيدوا تركيز جهودهم على توحيد الإجراءات التي تبني الثقة لكل الشعب بغض النظر عن الهوية.

ويتعين على القادة السياسيين أن يوحدوا صفوفهم في جهود تؤدي إلى استئناف عمل مؤسسات البوسنة والهرسك ودفع عجلة المصالحة والتفاهم المتبادل. وينبغي أيضا للسلطات على جميع المستويات تنسيق وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ستعالج مواطن الضعف الهيكلية في الاقتصاد لصالح جميع المواطنين، بمن فيهم الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي الختام، أؤكد من جديد دعم كينيا لاستقرار البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وأكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بأن تلتزم من جديد بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاق السلام.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى كينيا على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وتهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأتمنى لكم كل النجاح.

وقد أيدت إستونيا للتو التمديد التشغيلي لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا، حيث أن العملية تسهم إسهاما قويا في جهود البلد الرامية للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، وهو أمر حاسم الأهمية بصفة خاصة بالنظر إلى الأزمات السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، كنا نود أن نرى إشارات في القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١) إلى مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك فضلا عن القرارات السابقة والمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. ونأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من تأكيد مواقفه بشأن تلك العناصر الهامة.

وأود أن أوضح هذه المسألة. إن عمل الممثل السامي ضروري للغاية للتخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونؤيد بقوة استمرار مكتب الممثل السامي لفعاليته. ونشكر الممثل السامي، السيد شميت، على تقريره الشامل والصادق عن التطورات في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء الأزمة السياسية التي طال أمدها، وندين وضع العراقيل أمام مؤسسات الدولة. ونحث قادة الأحزاب السياسية على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الانقسامات وزعزعة الاستقرار في البلد. ونرى أنه من الممكن التوصل إلى حلول من خلال الحوار والعودة الكاملة إلى المؤسسات.

وتؤيد إستونيا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتطلع مواطنيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب أن يضع القادة دائما مصالح الشعب في المقام الأول. ولذلك، نشجع القادة في البوسنة والهرسك على مواصلة المضي قدما معا في تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ ١٤ وفقا لرأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي – الذي أعيد تأكيده مؤخرا في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي – غرب البلقان. وينبغي للبلد أن يبدي التزاما، وخاصة تجاه السلام المستدام والاستقرار والمصالحة المجدية.

ونهيب بقادة البوسنة والهرسك أن يركزوا على الإصلاح الانتخابي والدستوري لكفالة تنفيذ الأحكام القضائية الهامة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ويضعوا في الاعتبار أحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك والتوصيات التي وضعها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ولجنة البندقية بشأن نزاهة الانتخابات. ومن شأن إبقاء ذلك في بؤرة الاهتمام أن يساعد أيضا في تحسين سيادة القانون. وتسرنا التغييرات الإيجابية العديدة التي شهدتها مقاطعة برتشكو، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القوانين المتصلة بالإصلاح ومواءمتها مع معايير الاتحاد الأوروبي.

ونشجع سلطات البوسنة والهرسك على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب، التي اعتمدها مجلس وزراء البوسنة والهرسك، لا سيما في ظل استمرار الخطاب الذي ينطوي على نعرات قومية والمثير للانقسام في البلد. ونود أن نؤكد مجددا أن نشر الخطاب الاستفزازي وإنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين والتقليل من شأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا بأي شكل من الأشكال، كلها أمور غير مقبولة.

ونشجع البوسنة والهرسك أيضا على الاستثمار في مكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو يشمل الجميع.

إن شعب البوسنة والهرسك، ولا سيما الشباب، يستحق مستقبلا أكثر مراعاة للبيئة واستدامة ورقمية وازدهارا. وينبغي أن نعمل على

تحقيق ذلك الهدف. ويسرنا أن الأمم المتحدة تنفذ مشروع الحوار من أجل المستقبل، الذي يسعى إلى تعزيز منابر الحوار المحلية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية.

وللأسف، لم تنته بعد المعركة ضد جائحة مرض فيروس كورونا. ومن الأهمية بمكان تسريع عملية التطعيم وتعزيز التعافي الاقتصادي. ونشيد بهيئات الأمم المتحدة لتقديمها المساعدة خلال هذه الجائحة، ونسلط الضوء على تبرع الاتحاد الأوروبي بأكثر من ١,٣ مليون جرعة لقاح للبوسنة والهرسك.

وأخيرا، أود أن أكرر دعوتنا قادة البوسنة والهرسك إلى العمل بروح من التضامن والوحدة. ونشجعهم على العمل بشكل وثيق مع مكتب الممثل السامي وتنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتمنى لكم، سيدي، ولفريقكم كل التوفيق في ظل الرئاسة المكسيكية خلال هذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا وتعاوننا. وأود أيضا أن أهنئ كينيا على رئاستها الناجحة جدا لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

ولا تزال فييت نام تشعر بالقلق إزاء الحالة المتقلبة في البوسنة والهرسك على مدى السنوات الماضية. وقد أثرت التوترات العرقية والطائفية وانعدام الحوار والثقة والمصالحة على حياة الناس، مما قد يسفر عن تحديات طويلة الأجل وأكبر إذا لم تتم إدارتها ومعالجتها في الوقت المناسب.

ونرى أنه من الأهمية بمكان التقيد بمبدأ احترام مصالح الشعب وتطلعاته. عندما تكون مصالح الشعب في صميم السياسات، يمكن على نحو أفضل كفالة آفاق تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي في البوسنة والهرسك، بل والمنطقة برمتها. وفي ذلك الصدد، ينبغي أيضا بذل جهود للامتناع عن الخطاب الباعث على الانقسام الذي يمكن أن يزيد من حدة التوترات وتعقيد الحالة الراهنة.

ومن نفس المنطلق، نحث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على العمل معا للتغلب على خلافاتها، بما في ذلك تفسير اتفاق دايتون للسلام والتشريعات المحلية وتنفيذهما لإعادة بناء الثقة وبعث الاطمئنان وتوطيد السلام والمصالحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينخرط في دعم بنّاء يهدف إلى تعزيز الحوار والتفاهم والثقة المتبادلين بغية تحقيق المصالحة الوطنية فيما يتعلق بالمصالح والتطلعات المشروعة للشعب والطوائف.

وتؤكد فييت نام من جديد أهمية احترام استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك في تنفيذ المعاهدات ذات الصلة مثل اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يزال دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية أساسيا لإيجاد نهج مشترك لمعالجة الحالة ومساعدة البوسنة والهرسك في تحقيق تطلعات شعبها إلى السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أرحب بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، وكذلك بمراقب الاتحاد الأوروبي، في المجلس.

وأود أن أركز في بياني على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بقرار المجلس اعتماد تجديد ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بالإجماع (القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١)). إن المكسيك تدرك الدور الذي تؤديه تلك البعثة في تحقيق الاستقرار على الأرض، ونأمل أن تواصل العمل من أجل إحلال السلام والأمن في البوسنة والهرسك.

ثانيا، يظل يساور المكسيك قلق إزاء الجمود المؤسسي في البوسنة والهرسك. فالتعاون والحوار هما ركيزتا التعايش والأداء الوظيفي لدولة بثراء البوسنة والهرسك العرقي واللغوي والديني. وينبغي أن يكون الإطار الدستوري، الذي تم تعزيزه على مدى أكثر من عقدين، بمثابة دليل للأطراف في مشروعها المشترك. ويجب إحراز التقدم في تنفيذ خطة ٥+٢، وإجراء إصلاحات دستورية وانتخابية من أجل تعزيز التماسك والتبادل والتعاون بين الطوائف.

ويساورنا القلق لأن الجمعية البرلمانية لم تمارس مهامها التشريعية بالكامل بسبب التوترات الداخلية، وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالمشاركة بطريقة بناءة من أجل توطيد الديمقراطية والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك. ونأمل أن يتم قريبا تعيين حكومة الاتحاد الجديدة، إذ ظلت تلك المهمة عالقة منذ الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٨. ولا يمكن أن يكون عمل مؤسسات الدولة وأداؤها لوظائفها رهينة لأهداف تتعارض مع مشروع التعايش والوحدة الوطنية.

ثالثا، اتخذت البوسنة والهرسك خطوات حاسمة خلال العقدين الماضيين صوب المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحقيق التعايش السلمي. ولذلك فإننا نشجب أي مبادرات أو محاولات لإحياء خطاب الكراهية أو إنكار جرائم الحرب أو محاولة تبرئة من صدرت بحقهم أحكام كمجرمي حرب.

ونشدد على الدور المهم الذي اضطلع به النساء والشباب وينبغي لهم أن يستمروا في الاضطلاع به في عمليات المصالحة والإدماج الاجتماعي.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن تنفيذ خطة ٥+٢ هو السبيل الأكثر استحسانا لتهيئة الظروف التي تمكن في نهاية المطاف من اختتام عمل مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. ولا تفضي محاولات وقف أو تأخير الامتثال فيما يتعلق بالمسائل التي يعالجها المكتب إلى تحقيق تلك الغاية.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأرجو لكم ولوفد بلدكم كل النجاح.

لقد أحطنا علما بالتقرير عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، والذي قدمه مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك. ونرحب كذلك باعتماد مجلس الأمن القرار الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، الموجودة في البلد منذ سنوات عديدة (القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١)).

إن من المهم التشديد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها بلدا مضيفا، تتعاون بشكل محترم ومثمر مع عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجالي بناء القدرات وتدريب قواتها المسلحة. وتتمثل ولاية عملية ألثيا في دعم تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون للسلام وكفالة الامتثال للمرفقين ١ (أ) و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

إن وصف ما يحدث حاليا في البوسنة والهرسك سيستغرق وقتا طويلا. وأعتقد أن الممثل السامي كريستيان شميت عرض الوضع بصورة واقعية في تقريره؛ ولذلك فسأقصر ملاحظاتي على تلخيص للصورة الأوسع.

تواجه البوسنة والهرسك حاليا أكبر تهديد وجودي في فترة ما بعد الحرب. فاستمرار التحديات الخطيرة لأساسيات الاتفاق الإطاري العام للسلام التي تشكلها سلطات كيان جمهورية صربسكا، بقيادة أكبر حزب فيها – تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، الذي يرأسه العضو الحالي في رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك – يعرض السلام والاستقرار في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة للخطر. وإذا تركه المجتمع الدولي من دون رادع، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فسخ الاتفاق نفسه.

ففي ذروة سلسلة الأزمات المتصاعدة طوال عام ٢٠٢١، دعا السيد دوديك – القائد الفعلي لجمهورية صربسكا، على الرغم من أن للكيان رئيسا منتخبا – إلى انسحاب الكيان من جانب واحد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ وقت طويل بشأن نقل اختصاصات الكيان إلى الدولة في مجالات الدفاع والضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام. ودعا الكيان إلى استعادة ما يدعي أنه اختصاصات دستورية مغتصبة في مجال القضاء الحكومي وإنفاذ القانون والاستخبارات. وكذلك أعلن عن صياغة دستور جديد لجمهورية صربسكا ورفض ”جميع القرارات والقوانين المفروضة بصورة غير قانونية من قبل الممثل السامي“.

وذلك يعني، وفقا للخطط المعلنة، سحب أفراد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك المقيمين في جمهورية صربسكا والاستيلاء على مرافق القوات المسلحة في أرض جمهورية صربسكا وإعادة إنشاء جيش لجمهورية صربسكا، على ما يظهر، بأفراد يسحبون من قوات الاتحاد المسلحة. ومن شأن تلك الخطوة أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء ١٥ عاما في ميدان إصلاح الدفاع وحده، بل وأكثر من ذلك، من حيث بناء الثقة والأمن. وكذلك يعني انسحاب الكيان من مؤسسة الضرائب غير المباشرة على مستوى الدولة ومن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام. وستمنع هذه التدابير أيضا وكالة الدولة للتحقيق والحماية ووكالة الاستخبارات والأمن من العمل في إقليم جمهورية صربسكا

ويشير السيد دوديك إلى العودة إلى ما تسمى "دايتون الأصلية"، وهي تسمية سياسية مغلوطة تستند إلى تفسير خاطئ لدستور البوسنة والهرسك. ومن الناحية العملية، تهدف هذه السياسة إلى إلغاء العديد من الإصلاحات التي تحققت بشق الأنفس على مدى السنوات الـ ٢٦ الماضية، لا من أجل التقيد الصارم بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، بل للعودة بالحالة إلى الوراء. ويسعى السيد دوديك إلى سحب جمهورية صربسكا من النظام الدستوري الذي أنشئ بموجب المرفق ٤ لاتفاق دايتون للسلام والانسحاب من اتفاق تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام المنصوص عليه في المرفق ١٠.

وذلك يعادل الانفصال من دون الإعلان عنه. ومن شأن انسحاب الكيان من جانب واحد من مؤسسات الدولة القائمة - وهو أمر غير ممكن قانونا في ظل الإطار الدستوري الحالي - أن يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات وأن يقوض في نهاية المطاف قدرة الدولة على العمل والاضطلاع بمسؤوليتها الدستورية.

وفي الآونة الأخيرة، كشف السيد دوديك عن هدفه المتمثل في استقلال جمهورية صربسكا عن البوسنة والهرسك، افتراضا، في إطار اتفاق دايتون. وكما أشارت أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا، فإن ذلك طريق خطير ليس للبوسنة والهرسك فحسب، بل كذلك لجمهورية صربسكا، مع الوضع في الاعتبار أن الكيانات موجودة قانونا فقط بموجب دستور البوسنة والهرسك وأنها لا تملك حق الانفصال عن البوسنة والهرسك.

وقد أصيبت بالفعل مؤسسات الدولة بالشلل منذ تموز/يوليه، عندما أعلن السيد دوديك، بالاتفاق مع أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا، انسحاب ممثلي جمهورية صربسكا من عملية صنع القرارات المؤسسية، وذلك ردا على قرار الممثل السامي فالنتين إنزكو المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه بإدخال تعديلات على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، تجرم إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب. وطالب بإلغاء القرار. وكمثال آخر، منع السيد دوديك رئاسة البوسنة والهرسك حتى من إشراك القوات المسلحة للبوسنة والهرسك للمساعدة في جهود مكافحة الحرائق في الجزء الجنوبي من البلد، مما سمح بوقوع خسائر في الأرواح.

وفي إطار الاستجابة المُدبرة، اعتمدت سلطات جمهورية صربسكا القانون المتعلق بعدم تنفيذ قرار الممثل السامي الذي سن قانون تعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك، والذي دخل حيز النفاذ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ويرفض هذا القانون قرار الممثل السامي الصادر في ٢٢ تموز/يوليه وينص على أنه لا ينبغي تطبيق التشريعات على مستوى الدولة في جمهورية صربسكا. ويلزم القانون سلطات جمهورية صربسكا بعدم التعاون مع المؤسسات البوسنية التي تحاول تنفيذ القانون على مستوى الدولة.

ورغم أن السيد دوديك صرح مؤخرا بأن أفعاله لا تهدف إلى التحريض على النزاع، فقد حذر أيضا من أن أي محاولة للتدخل من جانب المؤسسات القضائية أو وكالات إنفاذ القانون على مستوى الدولة ستُقابل بالقوة. وأضاف أيضا، بلا مبرر، أنه إذا تدخلت منظمة حلف شمال الأطلسي في جمهورية صربسكا، فإنه سيسعى للحصول على مساعدة من "أصدقاء" لم يذكر أسماءهم، وادعى أنهم قدموا له تأكيدات باستعدادهم لتقديم هذه المساعدة.

ونجد أن ذلك يطرح إشكاليات كبيرة. وينبغي أن نعمل على تلك المسألة، كما ذكر الكثير من الأطراف اليوم. وهناك مشكلة لا في جمهورية صربسكا فحسب، بل أيضا في اتحاد البوسنة والهرسك،

حيث لم نتمكن خلال السنوات الثلاث الماضية من تشكيل حكومة أو تنفيذ الإصلاحات اللازمة للشروع في السير على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وللأسف، ولأول مرة، لا يكون الممثل السامي معنا اليوم، ولكن بياني يمثل موجز تقرير الممثل السامي كريستيان شميت، الذي لم يُسمح له بالمثول أمام مجلس الأمن اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

يسر الاتحاد الأوروبي أن يجدد المجلس ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، نظرا لأهمية هذه العملية في الحفاظ على الأمن وبيئة مستقرة. ونأسف لأننا لا نستطيع الاستماع إلى الإحاطة المعتادة من الممثل السامي اليوم. ومع ذلك، نرحب بتقريره، الذي عمم على أعضاء مجلس الأمن، ونود أن نكرر تأكيد دعمنا القوي لعمله وعمل مكتبه في البوسنة والهرسك.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، حث مجلس الاتحاد الأوروبي الهيئات التنفيذية والتشريعية على جميع مستويات الحكومة على البدء في معالجة الأولويات الرئيسية الـ ١٤ المحددة في رأي المفوضية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع مصالح جميع المواطنين للمضي قدما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠٢٠، اتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض الخطوات لمعالجة الأولويات الرئيسية الواردة في ذلك الرأي، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية في موستار للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨. ولكن، للأسف، فإن دعوتنا للبوسنة والهرسك إلى البناء على ذلك الزخم واستخدام عام ٢٠٢١ كعام غير انتخابي لمواصلة تنفيذ الإصلاحات لم تُترجم إلى إجراءات ملموسة. وبدلا من ذلك، عاد القادة البوسنيون إلى الخطاب القومي المثير للانقسام وعمليات العرقلة، مما أدى إلى أزمة سياسية خطيرة. وأعاقت الأزمة السياسية المتكررة والافتقار المستمر إلى الحوار إحراز أي تقدم في تنفيذ الأولويات الـ ١٤.

إن القيام بعرقلة عمل مؤسسات الدولة مؤخرا أمر غير مقبول وهو يكبح عملية الإصلاح برمتها. ويتعين على القادة السياسيين تجاوز هذا المأزق على سبيل الأولوية وإعادة التركيز على الإصلاحات، التي ستمكن البوسنة والهرسك من المضي قدما في طريقها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ونتوقع من البوسنة والهرسك أن تكفل إجراء الانتخابات المقبلة وفقا للمعايير الأوروبية من خلال تنفيذ المعايير التي وضعها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا وضمان شفافية تمويل الأحزاب السياسية.

وإذ نضع في الحسبان الآليات المؤسسية التي وضعها اتفاق دايتون للسلام، يتعين على البوسنة والهرسك إجراء مزيد من الإصلاحات الدستورية والانتخابية لضمان المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، ولا سيما من خلال معالجة السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش – فينتشي. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن دستور البوسنة والهرسك لا يزال غير ممتثل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفقا للحكم الصادر في قضية سايديتش – فينتشي والقضايا ذات الصلة.

ونؤكد أن عددا من قرارات المحكمة الدستورية لم يُنفذ بالكامل بعد. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يستأنف الفريق العامل المشترك بين الوكالات عمله على سبيل الأولوية ويدعو إلى عملية إصلاح انتخابي شاملة للجميع، من خلال إجراء حوار حقيقي وتمشيا مع المعايير

الأوروبية التي من شأنها القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه ينبغي عدم اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية من شأنها أن تزيد من صعوبة تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش – فينتشي والأحكام ذات الصلة الصادرة عنها.

ونحث البوسنة والهرسك أيضا على العمل بتصميم على تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ ١٤ الأخرى، ولا سيما نحو تعزيز سيادة القانون واستقلالية ونزاهة القضاء ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة التطرف، وكذلك ضمان استقلال وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين وتعزيز عمالة الشباب وتعليمهم والمساواة بين الجنسين واستئناف الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية.

(تكلم بالفرنسية)

يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الخطاب الذي يحاول التشكيك في السلامة الإقليمية للبلد ومؤسسات الدولة. ونتوقع أن يضع القادة السياسيون في البلد حدا لهذه المهاترات والإجراءات التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج الأزمة السياسية وأن يسعوا، من خلال إجراءات محددة وقوية، إلى تعزيز المصالحة داخل البلد. ويتعارض التحريف، ولا سيما التقليل من شأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا أو إنكارها، وتمجيد مجرمي الحرب مع قيم الاتحاد الأوروبي ولا يتفقان مع إمكانية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بالتدابير الملموسة التي اتخذتها السلطات لتحسين إدارة مسائل الهجرة واللجوء في البوسنة والهرسك، وذلك بدعم منا. وينبغي مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تقاسم عادل للأعباء بين الكيانات والكانتونات، فيما يتعلق بقدرات الاستضافة والجهود الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال إدارة الحدود. ونتوقع أن تضمن السلطات تهيئة الظروف المناسبة لاستضافة المهاجرين واللاجئين في البوسنة والهرسك بشكل مريح خلال فصل الشتاء وما بعده.

(تكلم بالإنكليزية)

لا تزال البوسنة والهرسك متأثرة بشدة بجائحة مرض فيروس كورونا العالمية. وفي هذه الأوقات العصيبة، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشارك بقوة في مساعدة البوسنة والهرسك على تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة، فضلا عن معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل الناجم عن الجائحة. وتُظهر الخطة الاقتصادية والاستثمارية وتقديم أكثر من ١,٣ مليون جرعة من اللقاحات، التي تبرع بها "فريق أوروبا"، مرة أخرى التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه البوسنة والهرسك. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك تعزيز قدرة البوسنة والهرسك على الصمود في وجه الأزمات الصحية في المستقبل.

أخيرا، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على التخلي عن الخطاب الانقسامي والانفصالي المتجذر في الماضي. نود أيضا أن نكرر تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي القاطع بسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية وتنوعها المتعدد الأعراق. وهذا هو موقفنا الثابت دون تغيير. يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييدا تاما وحازما المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك باعتبارها بلدا واحدا موحدا وذا سيادة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعرب عن أطيب تمنياتنا لرئاستكم. وأود أيضا أن أهنئ كينيا على أدائها الناجح.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فضلا عن الدول الحليفة معه. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تكرر كرواتيا تأييدها لتمديد عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وكذلك تمديد ولاية الممثل السامي كريستيان شميت. وما زلنا ملتزمين بالعمل عن كثب مع البعثة ومكتب الممثل السامي.

ومنذ مناقشتنا السابقة (انظر S/PV.8810) ازدادت حدة التوتر في البوسنة والهرسك وما حولها. لذلك من الأهمية بمكان أن تساعد هذه المناقشة في تخفيف حدة التوتر عوضا عن صب مزيد من الزيت في النار. ومما يبعث على القلق البالغ التحدي الحالي لدستورها والخطاب الانقسامي وتمجيد مجرمي الحرب وحصار مؤسساتها وعدم إحراز تقدم في الإصلاحات الانتخابية وغيرها من الإصلاحات الضرورية. إن التغلب على تلك التحديات أمر هام للبلد وللاستقرار في منطقة غرب البلقان التي تزيد فيها الاضطرابات.

وتدعم كرواتيا تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك فضلا عن إدماجها في الاتحاد الأوروبي. وما تزال كرواتيا، بصفتها من الموقِّعين على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، مؤيدا قويا للبوسنة والهرسك ولسلامتها الإقليمية بوصفها دولة ذات سيادة وتقوم على أساس المساواة بين شعوبها الثلاثة المؤسِّسة وجميع مواطنيها.

وللأسف فإن القانون والممارسة الانتخابيين الحاليين لا يجسدان هذه المساواة. فعلى سبيل المثال يحرم الإطار الانتخابي القائم الكروات المقيمين في البوسنة والهرسك من حقهم في انتخاب ممثلهم الشرعي في رئاسة الدولة لأنه يسمح بالتلاعب الانتخابي إن هذا وغيره من أوجه القصور أمر غير مقبول ويجب تعديل قانون الانتخابات ففي صيغته الحالية يضعف قانون الانتخابات المؤسسات الرئيسية للدولة علاوة على نزع الشرعية عنها والتأثير سلبا على أدائها. لذلك نؤيد بقوة التعديلات التشريعية اللازمة لكي يمتثل قانون الانتخابات لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، لا سيما قضية ليوبيتش.

وينبغي أن تتم التعديلات في قانون الانتخابات والإطار الدستوري للبلد نتيجة للحوار الديمقراطي داخل البوسنة والهرسك في احترام تام لحقوق جميع الشعوب المؤسسة له مع احترام حقوق المواطنين الآخرين. عندئذ فقط يمكن للبوسنة والهرسك وشعوبها وجميع مواطنيها أن يتحقق لهم ما يصبون إليه: مؤسسات مشروعة فاعلة لن يتم التلاعب بها أو منعها من أداء عملها. ولضمان شرعية الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٢، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح الانتخابي في أقرب وقت ممكن. ومن شأن الإصلاحات الانتخابية الناجحة أن تخفف من حدة التوترات السياسية وتساعد على تحويل اهتمام البلد إلى أولويات مثل مكافحة الفساد وتنفيذ إصلاحات أخرى تتسق مع الأولويات الـ ١٤ لخطة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإلا سيواصل الشباب والمتعلمون الهجرة من البلد بسبب انعدام الأمن السياسي وبؤس الوضع الاقتصادي وانعدام الآفاق، كما يؤكد الممثل السامي في تقريره.

ختاما، تواصل كرواتيا دعمها السياسي والعملي للبوسنة والهرسك. وقدمت كرواتيا المساعدة للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك عن طريق التبرع باللقاحات. وما فتئت كرواتيا تساعد في التصدي للكوارث الطبيعية، وتشارك في مشاريع الهياكل الأساسية المشتركة، فضلا عن تبادل خبرات الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل.

وندعو الشركاء الدوليين إلى الانضمام إلينا في الإسهام في استقرار البوسنة والهرسك وتعزيز الإصلاحات الضرورية، لا سيما النظام الانتخابي. وندعو قادتها السياسيين إلى تحمل المسؤولية عن مستقبل البلد والتغلب على المأزق الحالي. ويتمثل ما يحتاجه البلد في المزيد من الشفافية والتعاون والحوار الديمقراطي والتسوية مع الحد من ممارسات التلاعب السياسي والانتخابي والانقسامات وصنع القرارات الانفرادية. هذا هو الطريق الوحيد للتغلب على المخاوف والشكوك المتبادلة والحد من النزعات الأحادية والانفصالية غير الدستورية، فضلا عن تعزيز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم باسم جمهورية صربيا، وأن أوضح موقف بلدي إزاء الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك وفي منطقة غرب البلقان.

تعقد هذه الجلسة في لحظة حساسة جدا ليس للبوسنة والهرسك فحسب، بل للمنطقة بأسرها. لقد وقع بلدي مؤخرا ضحية لإجراءات أحادية الجانب اتخذتها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا – وهي إجراءات تشكل تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار الذين ما فتئنا نبنيهما معا في المنطقة خلال العقدين الماضيين. في هذا السياق، تدعو صربيا مرة أخرى جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى التهدئة ومعالجة المسائل المطروحة بطريقة رشيدة من خلال الحوار. إن صربيا ترغب قبل كل شيء في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونعتقد أن جميع مواطني البوسنة والهرسك يتشاطرون هذه الرغبة نفسها.

وندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى التصرف بمسؤولية ووفقا لاتفاق دايتون للسلام بوصفه الإطار القانوني الوحيد للبوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن تبدي الجهات الفاعلة الرئيسية في البوسنة والهرسك – على الصعيدين المحلي والدولي على السواء – ضبط النفس وأن تتحمل المسؤولية عن الحالة في البلد. إن آلية تغيير اتفاق دايتون محددة بوضوح ومعروفة جيدا. وهو يتطلب موافقة الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. ولذلك فإن أي محاولة من أي طرف آخر لفرض حل انفرادي غير مقبولة بالنسبة لصربيا.

وتتوقع جمهورية صربيا أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا غير منحاز ومتوازن إزاء هذه المسألة. ونرى أن الحوار في إطار مؤسسات البوسنة والهرسك يعدُّ السبيل الوحيد لبناء الثقة والتوصل إلى حل توفيقي للمسائل المهمة بالنسبة لتنمية البلد في المستقبل واستقرار المنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، ولأجل السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، نرى أنه ينبغي التوصل إلى القرارات المتعلقة بعمل مكتب الممثل السامي بروح التعاون والاحترام المتبادل بين جميع الأطراف الفاعلة وبتوافق آراء أعضاء مجلس الأمن، بما يتماشى مع القواعد والممارسات القائمة منذ أمد بعيد. وستواصل صربيا من جانبها المشاركة البناءة.

تؤيد صربيا، بصفتها ضامنة لاتفاق دايتون للسلام، سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ونسعى وفقا للاتفاق إلى تعاون جيد ومثمرة مع الحكومة المركزية وسلطات الكيانين. ونؤيد جميع الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. ونعارض بشدة فرض أي قرارات لم يتم التوصل إليها بتوافق الآراء. ونعتقد أن مثل هذه الأعمال تشكل تهديدا لاستقرار البوسنة والهرسك بل للمنطقة بأسرها أيضا.

وبالنسبة لصربيا فإن استقرار البوسنة والهرسك يكتسي أهمية قصوى. ونحن مقتنعون بأن العلاقات المتوازنة بين حكومتها المركزية وكياناتها شرط مسبق لتحقيق الاستقرار. في ذلك الصدد، وإلى جانب علاقات صربيا الطيبة مع سراييفو، فإن لديها علاقات متناغمة وتعاونا جيدا مع جمهورية صربسكا وفقا لاتفاق عام ٢٠٠٦ بشأن العلاقات الخاصة الموازية الذي يوفر أساسا لحوار سياسي دينامي رفيع المستوى وتعاون مستمر بين صربيا وجمهورية صربسكا. وأود أن أكرر القول بأن الطريق إلى المستقبل الذي نريده ممهد بعلاقات حسن جوار وتعاون إقليمي مستمر في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. وستواصل صربيا دعوة جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك إلى مزيد من المشاركة في ذلك الاتجاه.

وتدعم صربيا بقوة جميع بلدان غرب البلقان في جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. نحن مهتمون بشكل خاص بتسريع عملية التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك ونحن على استعداد لتقديم مساهمتنا القصوى.

ونحن مقتنعون بأن مبادرة البلقان المفتوحة مثال بارز للتعاون الإقليمي الناجح والجهود المشتركة صوب تحقيق الأهداف المشتركة. وعلى هذا النحو، فإنها تمثل أفضل سبيل لبلداننا للتحضير لعضوية الاتحاد الأوروبي.

إن صربيا تحترم تماما حق كل بلد في أن تكون له سياسة خارجية مستقلة، بما في ذلك حقه في الانضمام إلى التحالفات العسكرية – السياسية، وفي اتخاذ خطوات فردية ملموسة قد تفضي أو لا تؤدي إلى الانضمام إلى عضوية تلك التحالفات. وستدعم صربيا، بصفتها أحد الضامنين لاتفاق دايتون للسلام، جميع الاتفاقات أو الترتيبات التي يتوصل إليها الكيانان والشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك بطريقة قانونية وشرعية.

ونحن مقتنعون اقتناعا قويا بأنه يمكننا معًا الازدهار إذا كانت هناك ثقة متبادلة واحترام للتنوع، والذي غالبًا ما كان الافتقار إليه حجر عثرة في تاريخنا. واليوم، لدينا الفرصة التاريخية لرأب الصدع وحل خلافاتنا وبناء سلام وازدهار دائمين لمواطنينا، وهو ما نستحقه جميعا في المنطقة.

في الختام، أود أن أبدي ملاحظة موجزة بشأن القرار ٢٦٠٤ (٢٠٢١) المتعلق بتجديد ولاية العملية العسكرية التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، الذي اعتمده المجلس للتو.

تلاحظ حكومة بلدي عبارة جديدة وردت في الفقرة الأولى من ديباجة القرار، وهي الإشارة إلى ”الحالة في منطقة يوغوسلافيا السابقة“. ونعتقد أن هذه العبارة غير مناسبة في السياق الحالي، إذ استخدمت أساسا في التسعينيات وتنطوي على دلالات سلبية. فقد ولى زمن الحروب والنزاعات؛ وطوينا ذلك الفصل من تاريخنا ومضت جميع البلدان قدما. لذلك من المنطقي ألا تستخدم هذه العبارة في سياق الحالة الأمنية الراهنة في المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.